LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/06/2012

محمد الصبار يدعو إلى تفعيل خطة العمل الوطنية للطفولة وتشجيع فضح تشغيل الأطفال

دعا محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء بالرباط، إلى تفعيل خطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015، وتشجيع فضح تشغيل الأطفال خصوصا بواسطة ضمان عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات استغلال الأطفال والمعاقبة على عدم تقديم المساعدة لأطفال ضحايا انتهاكات أو استغلال.

وأكد الصبار في كلمة افتتح بها يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة حول موضوع ظاهرة تشغيل الأطفال، على ضرورة إعداد واعتماد سياسة وطنية شمولية ومندمجة لحماية الطفولة ضد جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وتشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الجمعيات التي تعمل في مجال الحماية والنهوض بحقوق الطفل، وتنظيم حملات تحسيسية تستهدف توعية جميع فئات المجتمع ضد هذه الظاهرة، واعتماد إجراءات وقائية لوقف تدفق أطفال جدد نحو العمل.

وبعد أن وقف على الأسباب التي تدفع الطفل المغربي إلى العمل كالفقر وتفكك الأسرة والفشل الدراسي والهجرة والعامل الثقافي، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، استنادا الى البحث الوطني حول التشغيل، أن ظاهرة تشغيل الأطفال عرفت تراجعا كبيرا إذ انتقل العدد من 517 ألف طفل سنة 1999 إلى 147 ألف طفل خلال سنة 2010، مشيرا الى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الأطفال تشتغل بالقطاع الفلاحي (84 في المائة) والنسيج (6 في المائة) والتجارة (3 في المائة) والخادمات في البيوت (2 في المائة)، والباقي (5 في المائة) في أنشطة مختلفة.

ومن جهته قال عبد السلام بن إبراهيم عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن لقاء اليوم يشكل مناسبة للوقوف على ما راكمه المغرب في مجال حماية الطفل والاهتمام بحقوقه كالحق في التمدرس والصحة والترفيه، والجهود التي يقوم بها من أجل الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال لاسيما خلال العشرية الأخيرة.

وأضاف أن الهدف من تنظيم هذا اليوم الدراسي يكمن في ترسيخ وتكريس دعائم ثقافة حقوق الأنسان داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها حتى تصبح هذه الحقوق تخصصا يدرس كغيره من التخصصات الأخرى، مذكرا في هذا الصدد بالتظاهرات التي نظمتها اللجنة بعدد من مدن الجهة وباتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع مجموعة من المؤسسات العمومية لنشر وترسيخ حقوق الإنسان.

يشار إلى أن هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار سلسلة من اللقاءات التي ستساهم في وضع تصور منهجي لمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، شكل فرصة لتبادل التجارب في هذا المجال والوقوف على بعض المعيقات والمشاكل، والخروج بتوصيات ومقترحات لتصميم وتنظيم واشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية للمساهمة في هذا الورش الكبير.

كما يهدف اللقاء، الذي ينظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، هذه السنة تحت شعار "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية...لنحارب تشغيل الأطفال"، إلى مناقشة ظاهرة تشغيل الأطفال من خلال ثلاث جلسات ستتناول " تشغيل الأطفال في المواثيق الدولية والبرامج المواكبة"، و"تشغيل الأطفال بالمغرب بين النصوص القانونية والاجتهاد القضائي"، ثم "تشغيل الأطفال بالمغرب: حدود الظاهرة وحصيلة البرامج الحكومية".

Maroc : le CNDH appelle à dénoncer le travail des enfants
Mardi 12 Juin 2012

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), , a appelé, mardi à Rabat, à activer le Plan d'action national pour l'enfance (2006/2015) et à encourager les dénonciateurs des employeurs des enfants, en garantissant la non divulgation de leurs identités et la poursuite des contrevenants pour non-assistance aux enfants victimes de violations ou d'exploitation.

M. Sebbar, qui intervenait à l'ouverture d'une journée d'étude sur "le phénomène du travail des enfants" organisée par la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra, a souligné la nécessité d'élaborer une politique nationale globale et intégrée pour la protection des enfants contre toutes formes de violence, de maltraitance et d'exploitation.

Après avoir évoqué les causes qui poussent les enfants à travailler (pauvreté, problèmes familiaux, échec scolaire...), M. Sebbar a fait observer, partant des résultats de l'enquête nationale sur l'emploi, que ce phénomène a enregistré un recul remarquable passant de 517.000 en 1999 à 147.000 en 2010.

Il a noté qu'une grande partie de ces cas se trouvent dans l'agriculture (84 pc), suivi du textile (6 %), du commerce (3 %), du travail domestiques (3 %), tandis que 5 % des enfants employés travaillent dans d'autres secteurs.

الصبار" يدعو إلى تتشجيع فضح تشغيل الأطفال"

زنقة 20

دعا محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالرباط، إلى تفعيل خطة العمل الوطنية للطفولة 2006-2015، وتشجيع فضح تشغيل الأطفال خصوصا بواسطة ضمان عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين يبلغون عن حالات استغلال الأطفال والمعاقبة على عدم تقديم المساعدة لأطفال ضحايا انتهاكات أو استغلال.

وأكد الصبار في كلمة افتتح بها يوما دراسيا نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة حول موضوع ظاهرة تشغيل الأطفال، على ضرورة إعداد واعتماد سياسة وطنية شمولية ومندمجة لحماية الطفولة ضد جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وتشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الجمعيات التي تعمل في مجال الحماية والنهوض بحقوق الطفل، وتنظيم حملات تحسيسية تستهدف توعية جميع فئات المجتمع ضد هذه الظاهرة، واعتماد إجراءات وقائية لوقف تدفق أطفال جدد نحو العمل.

وبعد أن وقف على الأسباب التي تدفع الطفل المغربي إلى العمل كالفقر وتفكك الأسرة والفشل الدراسي والهجرة والعامل الثقافي، لاحظ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، استنادا الى البحث الوطني حول التشغيل ، أن ظاهرة تشغيل الأطفال عرفت تراجعا كبيرا إذ انتقل العدد من 517 ألف طفل سنة 1999 إلى 147 ألف طفل خلال سنة 2010، مشيرا الى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الأطفال تشتغل بالقطاع الفلاحي (84 في المائة) والنسيج (6 في المائة) والتجارة (3 في المائة) والخادمات في البيوت (2 في المائة) والباقي (5 في المائة) في أنشطة مختلفة.

ومن جهته قال عبد السلام بن إبراهيم عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط–القنيطرة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن لقاء اليوم يشكل مناسبة للوقوف على ما راكمه المغرب في مجال حماية الطفل والاهتمام بحقوقه كالحق في التمدرس والصحة والترفيه، والجهود التي يقوم بها من أجل الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال لاسيما خلال العشرية الأخيرة.

وأضاف أن الهدف من تنظيم هذا اليوم الدراسي يكمن في ترسيخ وتكريس دعائم ثقافة حقوق الأنسان داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها حتى تصبح هذه الحقوق تخصصا يدرس كغيره من التخصصات الأخرى، مذكرا في هذا الصدد بالتظاهرات التي نظمتها اللجنة بعدد من مدن الجهة وباتفاقيات الشراكة التي أبرمت مع مجموعة من المؤسسات العمومية لنشر وترسيخ حقوق الإنسان.

يشار إلى أن هذا اليوم الدراسي ، الذي يندرج في إطار سلسلة من اللقاءات التي ستساهم في وضع تصور منهجي لمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، شكل فرصة لتبادل التجارب في هذا المجال والوقوف على بعض المعيقات والمشاكل، والخروج بتوصيات ومقترحات لتصميم وتنظيم واشتغال المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهويه للمساهمة في هذا الورش الكبير.

كما يهدف اللقاء ، الذي ينظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، هذه السنة تحت شعار "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية...لنحارب تشغيل الأطفال"، إلى مناقشة ظاهرة تشغيل الأطفال من خلال ثلاث جلسات ستتناول " تشغيل الأطفال في المواثيق الدولية والبرامج المواكبة"، و"تشغيل الأطفال بالمغرب بين النصوص القانونية والاجتهاد القضائي"، ثم "تشغيل الأطفال بالمغرب: حدود الظاهرة وحصيلة البرامج الحكومية".

ظاهرة. شفيق واليازمي لمحاربة الإجهاض السري

سكوب. ومع

أعلن رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري شفيق الشرايبي إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة، واعتبر القانون المنظم للإجهاض "غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب " وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها.

شفيق الشرايبي، في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية يوم الثلاثاء 12 يونيو 2012 ، وصف الإجهاض السري بالمغرب بالـ"مأساة حقيقية"، لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وأضاف الشرايبي أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة " من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات، كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى، القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري".

مردفا أن قضية الإجهاض السري " تتطلب اليوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب ، لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه".

وفي نفس السياق، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة، مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري.

كما أكد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية ، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

ويتضمن برنامج المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أربع جلسات تناقش مواضيع " كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها" و " الإجهاض : واقع الحال " و "جلسة مع الأحزاب السياسية" و"مناقشة مضمون مشروع أو مقترح قانون"، قبل الخروج بتوصيات.

www.libe.ma N°: 6592

Les islamistes boycottent le congrès de l'AMLAC

Le débat sur l'avortement clandestin se fait avec le soutien du ministre de la Santé et sans Bassima Haqqaoui

«L'avortement est un problème de santé publique et de société». «La philosophie pénale marocaine doit mettre fin à l'incrimination de l'avortement». «Il faut faire du débat sur l'avortement une priorité au Parlement». «Les grossesses non désirées sont l'affaire des femmes et des hommes».

NARJIS RERHAYE

Lire page 3

Libération

Les islamistes boycottent le congrès de l'AMLAC

Le débat sur l'avortement clandestin se fait avec le soutien du ministre de la Santé et sans Bassima Haqqaoui

«L'avortement est un problème de santé publique et de société». «La philosophie pénale marocaine doit mettre fin à l'incrimination de l'avortement». «Il faut faire du débat sur l'avortement une priorité au Parlement». «Les grossesses non désirées sont l'affaire des femmes et des hommes». Ce mardi 12 juin, derrière les murs de la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc, à l'occasion de l'ouverture des travaux du 2ème congrès de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) que préside Pr Chafiq Chraïbi, les déclarations et petites phrases ont donné le ton. Le débat sur la lutte contre l'avortement clandestin et la légalisation de l'interruption de grossesse commence à peine au Maroc mais pour certains décideurs institutionnels et politiques «il n'est plus question de faire la politique de l'autruche et s'abonner à l'hypocrisie sociale ambiante».

Pourtant ce mardi matin, les absents ont fait le choix de l'hypocrisie sociale. La ministre islamiste de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social, Bassima Haqqaoui –dont on connaît la farouche opposition à l'avortement qu'elle voudrait soumettre à référendum- n'a répondu à aucune des nombreuses sollicitations de l'association qui l'a pourtant invitée à la séance d'ouverture de son congrès. Et si la plupart des partis ont délégué un représentant pour assister au panel consacré aux points de vue des formations politiques sur la question de l'avortement, le PJD n'avait pas, à l'heure où nous mettions sous presse, confirmé sa présence. Etrange position d'un parti politique qui, il y a deux ans et alors qu'il était sur les bancs de l'opposition, avait organisé, sous la Coupole, un débat sur l'avortement clandestin en invitant Chafiq Chraïbi et son association sur la lutte contre l'avortement clandestin !

«L'avortement, un problème de santé publique»

Hier, à la séance d'ouverture, il y avait fort heureusement les présents. Ceux et celles qui forcément ont choisi d'ouvrir les yeux pour être confrontés au drame de ces femmes qui subissent un avortement clandestin. «Il y en a 600 à 800 par jour au Maroc!», s'exclame Pr Chafiq Chraïbi. Généralement, ce sont des mères célibataires, issues d'un milieu précaire, et sous scolarisées. Chez nous, le tiers des grossesses aboutissent à un avortement, révèle le directeur des hôpitaux au ministère de la Santé, Ali Alaoui Belghiti qui a pris la parole à la place de Houssein Ouardi.

Le ministre de la Santé, un homme de gauche et médecin, qui s'est fait porter pâle à la dernière minute, a, il faut le dire, apporté son plein soutien au débat sur l'avortement. «Sur 303 décès maternels, 7 sont dus à un avortement. La question de l'avortement demande un engagement des décideurs politiques, de la société civile qui tous doivent trouver une solution adaptée au contexte marocain. Le ministère de la Santé va être présent dans ce débat, donner son avis, contribuer à jeter un éclairage. Pas question de ne pas reconnaître ce problème parce qu'il est encore tabou», déclare ce haut responsable du ministère de la Santé.

Pour l'Organisation mondiale de la santé, l'avortement est un problème de santé publique. C'est exactement ce que soutiennent les professionnels de santé qui mènent combat avec Chafia Chraïbi, le président de l'AMLAC. «Nous n'encourageons pas l'avortement, nous disons simplement que l'avortement doit être fait dans de bonnes conditions sanitaires. De la même manière, nous axons sur la prévention pour justement éviter les grossesses non désirées», explique C. Chraïbi, pour mieux balayer toute tentative de procès en sorcellerie.

Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a, lui, balayé toute forme de langue de bois dans son discours prononcé à l'ouverture des travaux du congrès de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin. La pénalisation de l'avortement, explique-t-il, est très sévère dans notre pays et très large en ce qui concerne les personnes visées par les sanctions. «Le résultat est pourtant là, et on continue de porter atteinte au premier droit, qui est le droit à la vie parce que des femmes meurent, victimes d'avortements clandestins. L'avortement doit pouvoir être autorisé pour des grossesses non désirées comme les rapports sexuels incestueux, les viols etc, et dont les conséquences sont immenses. Je pense aussi au droit des femmes de disposer librement de leurs corps», martèle Driss El Yazami avant d'annoncer l'engagement du Conseil national des droits de l'Homme à contribuer à mettre fin à l'hypocrisie sociale qui entoure la question de l'avortement au Maroc et à «cette atteinte faite aux droits des femmes».

Ouvrir le débat loin de la surenchère

Au débat sur l'avortement clandestin, Bassima Haqqaoui a choisi la chaise vide, la politique de l'autruche et la poussière sous le tapis. Nouzha Skalli, la députée, était, elle, bel et bien là. Ministre de la Femme sous le gouvernement d'Abbas El Fassi, Mme Skalli a brisé le silence gouvernemental en affirmant la nécessité de se «pencher sur la question de l'avortement». «Les résistances sont fortes dès qu'il s'agit de droits des femmes. Je ne suis pas arrivée à faire passer une loi contre le harcèlement sexuel ni contre la violence conjugale» fait-elle remarquer. Cette militante de gauche et activiste des droits des femmes le dit haut et fort : le temps est venu d'ouvrir ce débat, loin de toute surenchère politicienne. «Face à ce drame qui frappe des milliers de Marocaines, il faut que nous trouvions un consensus et surtout faire preuve de courage. J'appelle ceux et celles qui se sont absentés délibérément ce mardi matin à nous rejoindre», lancera depuis la tribune Nouzha Skalli

Le débat est ouvert. Et pour Khadija Rouissi, l'une des vice-présidentes de la Chambre des représentants, il doit nécessairement investir l'institution législative «en toute sérénité et responsabilité». C'est aussi le vœu de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin qui devait consacrer une partie des travaux de son deuxième congrès à la discussion du contenu d'une proposition de loi relative à l'avortement ainsi qu'à la constitution d'une coalition politique sur cette même question qui continue d'être taboue en terre marocaine.

NARJIS RERHAYE

Avortement clandestin
600 à 800 cas quotidiennement au Maroc

Chafik Chraibi : «Entre 600 à 800 cas d'avortement clandestin quotidiennement au Maroc»

Tout le monde a compris l'urgence de la chose, vu les conséquences désastreuses d'une grossesse non désirée. (Photo : Kartouch)

Entre 600 à 800 cas d'avortement clandestin sont enregistrés quotidiennement au Maroc, dont certains provoquent des complications graves sur la santé de la femme et peuvent conduire au décès, a indiqué, mardi à Rabat, le président de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC), Chafik Chraibi.

Intervenant à l'occasion du 2e Congrès d'AMLAC, le Dr Chraibi a indiqué que l'avortement clandestin au Maroc est «une véritable tragédie». Il a estimé que l'avortement constitue, pourtant, une solution pour des centaines de femmes pour se débarrasser des grossesses non désirées qui engendrent de graves problèmes sociaux, notamment le suicide, l'expulsion du giron familial, les crimes d'honneur, la hausse du nombre des enfants abandonnés et les peines d'emprisonnement à l'encontre des médecins et du personnel médical.

Il a noté que la loi réglementant l'avortement «n'est pas compatible avec les réalités sociales au Maroc» et les grands changements sociaux, soutenant qu'à la lumière de ces données»il est préférable pour certains cas, à savoir le viol, l'inceste et les malformations du fœtus, de procéder à l'avortement dans de bonnes conditions médicales pour limiter les conséquences de l'avortement clandestin».

Le directeur des hôpitaux et des soins ambulatoires au ministère de la Santé, Abdelali Alaoui Belghiti a, pour sa part, affirmé que «le problème de l'avortement au Maroc ne concerne pas uniquement le secteur de la santé, mais constitue un problème de société qui concerne plusieurs parties et intervenants», notant que la solution de ce phénomène n'incombe pas uniquement au ministère de la Santé, mais nécessite la mobilisation de toutes les parties concernées.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a appelé à la conjugaison des efforts pour empêcher la poursuite du phénomène de l'avortement clandestin qui porte atteinte au droit à la vie de la femme, relevant que l'existence d'un réel débat entre les composantes de la société est de nature à résoudre les problèmes de la grossesse non désirée et à éviter les répercussions qui résultent de l'avortement clandestin.

Pour sa part, la 4e vice-président de la Chambre des représentants, Khadija Rouissi, a relevé que les lois réglementant la pratique de l'avortement sont «injustes et inappropriées au développement politique, social et des droits au Maroc». Il a souligné que le traitement des cas de grossesses non désirées par des lois appropriées permet de garantir le déroulement de l'avortement dans de bonnes conditions assurant la sécurité des femmes.

La députée et ancienne ministre du Développement social, de la Famille et de la Solidarité, Nouzha Skalli a, quant à elle, attiré l'attention sur la nécessité de mettre en place rapidement une nouvelle loi «dans le cadre d'un consensus national visant à éviter les maux sociaux issues de la grossesse non désirée», appelant à faire preuve de courage pour débattre et trouver des solutions à ce problème social.

Plusieurs thèmes sont à l'ordre du jour de ce 2e congrès d'AMLAC, notamment «La prévention des grossesses non désirées», «L'avortement : état des lieux», «Séance avec les partis politiques» et «L'examen d'un projet ou proposition de loi».

Publié le : 13.06.2012 - 10h26 - MAP

Congrès sur l'avortement clandestin au Maroc : Bassima Hakkaoui aux abonnés absents

13.06.2012 | 15h44

Par Alexis Mehdi Mantrach

Alors que s'ouvrait hier à Rabat le second Congrès de l'Association Marocaine de Lutte contre l'Avortement Clandestin (AMLAC), son président, M. Chafik Chraïbi, en a profité pour tirer la sonnette d'alarme : chaque jour, des centaines de femmes continuent d'avorter dans la clandestinité au Maroc au péril de leur vie, et ce, afin de fuir les conséquences sociales d'une grossesse non-désirée. Selon lui et l'ensemble des autres intervenants, cette question touche toute la société marocaine et, par conséquent, le pouvoir politique marocain, qui n'a pas répondu hier à l'invitation de l'AMLAC.

Entre 600 et 800 femmes avorteraient chaque jour clandestinement au Maroc

Entre 600 et 800. Ce serait le nombre d'avortements clandestins enregistrés quotidiennement au Maroc, selon M. Chafik Chraïbi, président de l'Association Marocaine de Lutte contre l'Avortement Clandestin (AMLAC) qui se réunissait hier à Rabat.

Intervenant à l'occasion du 2nd Congrès de l'AMLAC, le Dr. Chraïbi a profité de sa présence dans les locaux de la Bibliothèque nationale du Royaume pour tirer la sonnette d'alarme : l'avortement clandestin, cette « véritable tragédie » selon ces mots, provoquerait des complications graves sur la santé des femmes marocaines, allant même parfois jusqu'à précipiter leur mort. « Il est préférable pour certains cas, à savoir le viol, l'inceste et les malformations du fœtus, de procéder à l'avortement dans de bonnes conditions médicales pour limiter les conséquences de l'avortement clandestin» a-t-il déclaré.

Fuir les conséquences sociales d'une grossesse non-désirée

D'après le spécialiste, fuir les conséquences sociales de ces grossesses non-désirées serait la raison pour laquelle des centaines de femmes prendraient le risque d'opter pour ce mode d'intervention chirurgical. Parmi elles, le Dr. Chraïbi évoque « le suicide, l'expulsion du giron familial, les crimes d'honneur, la hausse du nombre des enfants abandonnés et les peines d'emprisonnement à l'encontre des médecins et du personnel médical » comme autant de résultantes sociales possibles d'une grossesse consécutive à un viol ou à une inceste.

Des propos que confirme la députée et ancienne ministre du Développement social, de la Famille et de la Solidarité, Nouzha Skalli, quand elle appelle à la nécessité de mettre en place une loi « visant à éviter les maux sociaux issues de la grossesse non désirée ». Selon l'ex-ministre, qui sollicite le courage des pouvoirs politiques et de la société civile, c'est par le débat uniquement que peut être atteint « un consensus national » sur la problématique de l'avortement. Elle est rejointe en cela par Driss El Yazami, le président du Conseil national des droits de l'homme, qui pense que seule l'implication des diverses composantes de la société dans un débat réel et constructif est de nature à faire avancer la loi et les mentalités sur la question de l'avortement.

Parlant de la nécessaire conjugaison des efforts pour empêcher la poursuite du phénomène de l'avortement clandestin, M. El Yazami se fait à son tour relais des positions de M. Abelali Alaoui Belghiti, un autre intervenant du Congrès de l'AMLAC qui, en sa qualité de directeur des hôpitaux et des soins ambulatoires au ministère de la Santé, indique que la solution de ce phénomène n'incombe pas uniquement au ministère de la Santé mais nécessite aussi « la mobilisation de toutes les parties concernées ».

Les trois axes de la politique de Mme. Hakkaoui : « chaise vide, autruche et poussière sous le tapis »

Par « parties concernées », M. Alaoui Belghiti fait probablement allusion au Ministère du Développement social, de la Femme et de la Famille, et à sa responsable politique, Mme Bassima Hakkoui, foncièrement concernée par la problématique de l'avortement clandestin. Et pourtant, malgré la centralité de la question, il semblerait que la ministre ait à l'instar de son clan, choisi de pratiquer « la politique de l'autruche et de s'adonner à l'hypocrisie sociale ambiante » ironise le Journal Libération.

Pour preuve, malgré les nombreuses sollicitations l'invitant à assister à la séance d'ouverture du Congrès de l'AMLAC, la ministre de la Femme était aux abonnés absents à la réunion d'hier. Comme le satirise le quotidien, Mme Hakkaoui, qui s'était déjà illustrée en proposant l'idée très controversée d'un référendum sur la question de l'avortement en février dernier, semble avoir préféré pratiquer « la politique de la chaise vide, de l'autruche et de la poussière sous le tapis » plutôt que de venir débattre sur un sujet délicat pour elle et son parti. La ministre n'est d'ailleurs pas la seule à être incriminable ici puisqu'aucun des membres du PJD n'était présent à l'ouverture du second congrès de l'AMLAC. Ce qui peut paraître curieux au regard du fait qu'il y a deux ans à peine, ce même parti avait invité le Dr. Chraïbi et son association à venir débattre de l'avortement clandestin sous la Coupole.

Une conférence au Maroc pour abroger la loi pénalisant l'avortement

RABAT (Maroc) - Les participants à une conférence sur l'avortement clandestin au Maroc ont appelé mardi à une réforme rapide de la loi qui interdit cette pratique concernant un demi-millier de femmes au quotidien.

L'avortement clandestin est un sujet tabou mais brûlant d'actualité, une véritable tragédie dont sont victimes chaque jour entre 400 et 600 femmes, a déclaré le professeur Chafik Chraibi, président l'Association marocaine de la lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) à l'origine de cette réunion.

A l'ouverture des débats, le gynécologue a plaidé pour une nouvelle mobilisation afin de réviser la législation qui pénalise l'interruption de grossesse, à la lumière de la réalité quotidienne de la femme marocaine.

L'AMLAC n'entend pas encourager l'avortement mais veut qu'il se fasse dans de bonnes conditions, et en évitant au maximum les grossesses non désirées, sources de beaucoup de maux pour la société, a dit M Chraibi.

Dans un Maroc en pleine mutation, la loi en vigueur est en inadéquation totale avec la réalité du pays et il est nécessaire d'élaborer une proposition de loi concrète sur le sujet, a-t-il souligné.

Des médecins, des acteurs de la société civile et des députés participaient à cette conférence, mais le Parti justice et développement (PJD, islamiste), au pouvoir, était notoirement absent durant la séance de la matinée.

On estime à 600 le nombre d'avortements quotidiens pratiqués par des médecins, et quelque 200 les avortements non médicaux, a rappelé le médecin, tout en mettant en exergue les risques encourus par les femmes, notamment celles appartenant aux catégories défavorisées.

La vice-présidente du parlement Khadija Rouissi (militante des droits de l'homme et membre de l'opposition), interrogée par l'AFP, a critiqué une politique de l'autruche à propos de l'absence de ministres et de députés du PJD, en particulier la ministre de la Femme et du développement social Basima Hakkaoui.

On doit transférer ce débat au parlement. Comment peut-on ainsi ignorer la réalité ?, s'est-elle interrogée, critiquant les positions conservatrices de la ministre islamiste qui préconise des débats de société, voire un référendum sur ces sujets.

L'avortement est la quatrième cause de mortalité de la femme et cette question constitue un sujet de santé publique majeur au Maroc, a convenu le Dr Alaoui Belghiti, représentant le ministre de la Santé.

La pénalisation de l'avortement n'empêche pas la montée en puissance de cette pratique qui peut conduire à la mort, a pour sa part indiqué Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH, officiel).

Les lois de notre pays sont en inadéquation avec les droits de la femme, tels qu'inscrits dans la nouvelle constitution adoptée en juillet, a également insisté la vice-présidente du parlement.

Il faut se hâter pour édicter une loi adéquate, dénonçant la loi qui pénalise comme réactionnaire, d'autant que plus de 25% des femmes y ont recours sans aucune surveillance médicale le plus souvent par manque d'argent.

C'est en fait la question de la violence que subissent les femmes qui est posée, a enfin dénoncé Mme Nouzha Skalli, députée et ancienne ministre de la femme.

La société civile, les parlementaires et les politiques doivent s'impliquer dans cette question, a-t-elle conclu.

(©AFP / 12 juin 2012 14h39)

ما بين 600 و800 حالة يومية : ارتفاع ظاهرة الاجهاض السري في المغرب

قال رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط شفيق الشرايبي، اليوم الثلاثاء بالرباط ، إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة. فيما اعتبر أن القانون المنظم للإجهاض "غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب " وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها.

كما وصف شفيق الشرايبي، في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية ، الإجهاض السري بالمغرب بال"مأساة حقيقية"، لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وأضاف الشرايبي أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة " من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات، كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى ، القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري."

مردفا أن قضية الإجهاض السري " تتطلب اليوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب ، لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه

وفي نفس السياق، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة، مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري.

كما أكد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية ، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

ويتضمن برنامج المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أربع جلسات تناقش مواضيع " كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها" و " الإجهاض : واقع الحال " و "جلسة مع الأحزاب السياسية" و"مناقشة مضمون مشروع أو مقترح قانون"، قبل الخروج بتوصيات

ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب

قال رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري الدكتور شفيق الشرايبي . اليوم الثلاثاء بالرباط . إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة. واعتبر الدكتور الشرايبي . في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية . الإجهاض السري بالمغرب " مأساة حقيقية " . لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وقال إن القانون المنظم للإجهاض " غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب " وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها. معتبرا أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة " من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات .كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى . القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري."

وأكد الدكتور الشرايبي . وهو أيضا رئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط . أن قضية الإجهاض السري " تتطلب اليوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب . لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه."

وأضاف أن المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري يهدف إلى المساهمة في بلورة مقترح قانون على ضوء التحليلات والحقائق التي سيعرضها مختلف المتدخلين طيلة أشغال هذا المؤتمر. من أجل إنقاذ أرواح النساء ضحايا الظروف القاسية التي تدفعهن إلى المغامرة بحياتهن في سبيل التخلص من الحمل غير المرغوب فيه.

وخلص إلى أن الجمعية . التي أنشئت سنة 2008 بهدف تسليط الضوء على هذه القضية وفتح نقاش وطني من خلال لقاءات وندوات عبر ربوع المملكة والدعوة إلى مراجعة القانون المنظم للإجهاض . " لا تشجع على الإجهاض وإنما على الوقاية لمنع حدوث الحمل غير المرغوب فيه . وفي حالات الضرورة . القيام بالإجهاض في ظروف صحية جيدة حتى لا تحدث مضاعفات أو حالات وفاة. "

أما الدكتور عبد العالي العلوي البلغيتي مدير المستشفيات والعلاجات المتنقلة بوزارة الصحة فقد أكد أن " مشكل الإجهاض في المغرب ليس مشكلا قطاعيا . أي أنه لا يهم قطاع الصحة لوحده. وإنما هو مشكلة مجتمعية تتداخل فيها مختلف الجهات والأطراف" . مضيفا أن مسؤولية إيجاد حلول لهذه المسألة لا تقع على وزارة الصحة لوحدها. وإنما تتطلب تعبئة مجموع الجهات المعنية. كل من موقعه.

وعبر عن تفاؤله ازاء النقاش العميق والجاد حول هذه القضية والتوجه نحو إصدار مشروع قانون ينظمها في ظل الظرفية الدستورية والحقوقية والسياسية الجديدة التي يعيشها المغرب. مذكرا بأن الصحة والعلاج أصبح حقا دستوريا (الفصل 31) وبالتالي فإن تنزيله أم واجب على الجميع.

أما رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي . فقد دعا إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة. مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري .

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية . وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

وبدورها . اعتبرت السيدة خديجة الرويسي نائبة رئيس مجلس النواب أن القوانين المنظمة للإجهاض " مجحفة وغير ملائمة للتطور الحقوقي والسياسي والاجتماعي الذي عرفه المغرب " . بدليل العدد الكبير من حالات الإجهاض السري التي تتم يوميا . مضيفة أن سن قوانين ملائمة للتعاطي مع حالات الحمل غير المرغوب فيها سيمكن على الأقل من ضمان إجراء عمليات الإجهاض في ظروف جيدة تضمن شروط السلامة للنساء.

وأشارت إلى أنه أمام المآسي الاجتماعية الخطيرة المترتبة عن حالات الحمل غير المرغوب فيها .يتعين التعجيل بفتح نقاش مؤسساتي من داخل المؤسسة التشريعية من أجل طرح الحلول التي تحترم الكرامة الإنسانية للمرأة وتقيها من التهميش والإقصاء الناتج عن تعرضها للاغتصاب أو زنا المحارم أو إنجاب طفل خارج إطار الزواج .

ومن جهتها . دعت السيدة نزهة الصقلي النائبة البرلمانية ووزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن السابقة إلى ضرورة التسريع بوضع مشروع قانون جديد " يخفف مسألة الإجهاض وذلك في جو من الإجماع الوطني بهدف تجنب الكوارث الاجتماعية التي تعتبر حالات الحمل غير المرغوب فيه سببا فيها ". داعية إلى التحلي بشجاعة أكبر لمناقشة وإيجاد حلول لهذه المشكلة الاجتماعية .

ويتضمن برنامج المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أربع جلسات تناقش مواضيع " كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها" و " الإجهاض : واقع الحال " و "جلسة مع الأحزاب السياسية" و"مناقشة مضمون مشروع أو مقترح قانون". قبل الخروج بتوصيات .

ما بين 600 و800 حالة إجهاض سرّي تتم يوميا بالمغرب

هسبريس – و م ع
الثلاثاء 12 يونيو 2012 - 16:42

قال رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط شفيق الشرايبي، الثلاثاء 12 يونيو الجاري بالرباط ، إن ما بين 600 و 800 حالة إجهاض سري تتم يوميا بالمغرب وأن العديد منها تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على صحة المرأة تصل في بعض الأحيان إلى الوفاة. فيما اعتبر أن القانون المنظم للإجهاض "غير متلائم تماما مع الحقائق الاجتماعية بالمغرب " وكذا مع التحولات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها.

كما وصف شفيق الشرايبي، في كلمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني لهذه الجمعية ، الإجهاض السري بالمغرب بالـــ"مأساة حقيقية"، لكنه يعتبر الحل بالنسبة لمئات النساء للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها التي تترتب عنها نتائج اجتماعية خطيرة تتمثل أساسا في الانتحار والطرد من الأسرة وجرائم الشرف وتزايد عدد الأطفال المتخلى عنهم وكذا حبس الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة.

وأضاف الشرايبي أنه في ظل هذه المعطيات الخطيرة " من الأفضل على الأقل بالنسبة لبعض الحالات، كالاغتصاب وزنا المحارم والتشوهات الخطيرة للجنين وبعض الحالات الاجتماعية القصوى ، القيام بعمليات الإجهاض في ظروف طبية سليمة من أجل الحد من مضاعفات الإجهاض السري".

مردفا أن قضية الإجهاض السري " تتطلب اليوم التزاما سياسيا حازما من أجل التغيير وتجاوز كل الخلافات والنزاعات الايديولوجية بين الأحزاب ، لأن الأمر يتعلق بقضية مواطنة وطنية تروم إنقاذ حياة المئات من النساء من النتائج المأساوية للحمل غير المرغوب فيه".

وفي نفس السياق، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الاجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة، مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري.

كما أكد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية ، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

ويتضمن برنامج المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أربع جلسات تناقش مواضيع " كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها" و " الإجهاض : واقع الحال " و "جلسة مع الأحزاب السياسية" و"مناقشة مضمون مشروع أو مقترح قانون"، قبل الخروج بتوصيات.

DÉMOCRATIE PARTICIPATIVE
LA MONTÉE EN PUISSANCE DES ONG

Près d'un an après son adoption, la Constitution continue d'être scrutée sous différentes facettes. Sa mise en œuvre consacre la démocratie participative, qui a été au cœur du débat lors d'un colloque organisé par des associations de droit constitutionnel et de sciences politiques, vendredi dernier à Rabat. Ce concept, «apparu pendant les années 60, s'est développé dans une relation dialectique avec celui de la démocratie représentative», a souligné Juliette Borsenberger, représentante au Maroc de la Fondation Hanns Seidel.

La nouvelle Constitution s'inscrit dans cette logique, dans la mesure où «elle a consacré une évolution de la démocratie, en conformité avec le rôle que doit jouer la société civile», a affirmé Abdeladim El Guerrouj, ministre de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration. Pour lui, la loi fondamentale a introduit une série de nouveautés dans ce sens, notamment certains mécanismes, comme le droit de présenter des pétitions ou des motions aux instances élues, permettant aux ONG de participer à l'élaboration, la mise en œuvre et l'évaluation des politiques publiques.

Car, «cette forme de démocratie permettra de contrer toute menace d'autoritarisme, en empêchant la monopolisation du pouvoir par une seule partie», a noté, pour sa part, Lahbib Choubani, ministre chargé des Relations avec le Parlement et la Société civile. Il a précisé que la nouvelle dénomination de son département a pour objectif de «donner à la société civile la même valeur symbolique que le Parlement». Aujourd'hui, «les mécanismes de la démocratie représentative ont montré leurs limites face à la dynamique sociétale, qui demande une plus grande participation», comme l'a expliqué Najib Ba Mohammed, professeur à la faculté de droit de Fès.

Cette demande s'est clairement manifestée lors du processus de consultation pour l'élaboration du nouveau texte constitutionnel. En effet, «nous avons reçu 230 mémorandums, parallèlement à ceux présentés par les partis politiques. Ce qui reflète une volonté de participation citoyenne», a fait savoir Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme et membre de la Commission consultative pour la révision de la Constitution. Un constat partagé par Nadia Bernoussi, professeur à l'Ecole nationale d'administration, et membre de la même commission. Elle a rappelé que «Ces auditions ont permis de relever une demande de mécanismes participatifs permettant à la société civile de passer au dessus du Parlement». La Constitution a accordé aux associations une série d'outils pour constituer un autre pilier dans l'architecture du pouvoir. Néanmoins, ces nouvelles prérogatives traduisent «un équilibre entre démocraties représentative et participative dans la Constitution», a estimé Abderrahim El Masslouhi, SG de l'Association marocaine des sciences politiques. Surtout que ces prérogatives peuvent conduire à certains dérapages. En effet, «lorsque les pétitions et les initiatives législatives seront mise en œuvre, nous pourrons imaginer leur nombre et leur nature, qui peuvent nous mettre face à des mécanismes populistes ou propagandistes», a mis en garde Nadia Bernoussi.

Par ailleurs, la démocratie participative se manifeste aussi à travers la constitutionnalisation des instances de régulation et de bonne gouvernance. Néanmoins, l'Etat doit actuellement veiller à articuler l'action de ces institutions avec les pouvoirs exécutif et législatif. Pour le moment, certaines instances comme le CNDH cherchent à participer à l'élaboration des politiques publiques. En effet, le Conseil présidé par El Yazami a «pris l'initiative, avec d'autres instances, de proposer au Parlement d'inscrire certaines questions à l'ordre du jour. L'idée est de jeter les bases pour une coopération régulière».

Enjeux

Après la consécration constitutionnelle de la démocratie participative, l'enjeu actuellement est «d'assurer une cohérence globale des dispositifs institutionnels, pour éviter les chevauchements des prérogatives, tout en veillant sur la déclinaison territoriale de cette nouvelle architecture», a estimé El Yazami. Pour lui, «il faudrait également renforcer la société civile en lui assurant les moyens juridiques, mais aussi financiers pour s'acquitter de son rôle».

Une mission sur laquelle se penche le département de Choubani, qui a annoncé qu'un «dialogue national sur les nouveaux rôles des ONG sera lancé prochainement au sein du Parlement, et pourra durer un an, afin de mettre en place l'arsenal législatif pour concrétiser cette nouvelle orientation».

Mohamed Ali MRABI

Édition N° 3802 du 2012/06/11

Legalization of Abortion in Morocco Can End Dangerous, Illegal Abortions: Conference

by Thilaka Ravi on June 13, 2012 at 11:39 AM **General Health News**

A call for the legalization of abortion in Morocco to end the 'real tragedy' of backstreet terminations in the north African country was launched at a conference in the Moroccan capital Rabat on Tuesday.

"Clandestine abortion is a taboo subject but a very real tragedy," said Chafik Chraibi, president of the Moroccan Association of the Fight Against Clandestine Abortion (AMLAC), which organised the conference.

"We estimate at 600 the number of abortions carried out by doctors each day, and some 200 non-medical abortions," Chraibi said, stressing the risks run by women, especially the poor.

In Canada, where abortion is legal and whose population is slightly larger than Morocco's 32 million, the daily rate is under 300.

AMLAC "does not encourage abortion but wants to ensure that it is done in good conditions, while as much as possible avoiding unwanted pregnancies, the source of much harm" to society, said Chraibi, a gynecologist.

The conference was attended by doctors, members of civil society and lawmakers -- though none from the Justice and Development Party (PJD), the Islamist party that is the senior partner in the ruling coalition.

Deputy speaker of parliament Khadija Rouissi, a human rights advocate and opposition member, criticised the PJD for shunning the meeting -- including Minister for Women Basima Hakkaoui -- saying they were "playing ostrich."

"We should shift the debate to parliament. How can we ignore reality like this?" she asked, asserting that the abortion ban contradicts the women's rights inscribed in the country's new constitution adopted in July.

She called the ban "reactionary," noting that the women who seek backstreet abortions usually do so because they cannot afford a medical one.

Campaigners also say some of those resorting to illegal abortion are the victims of rape, driven at least in part by the social stigma attached not just to having a child out of wedlock but even having suffered rape.

The victims include girls forced to work as maids and women trapped in forced marriages, they say.

"Abortion is the fourth cause of death for women, and this is a major public health issue," said Alaoui Belghiti, a doctor representing the health minister.

"Criminalisation of abortion does not prevent this potentially fatal practice from increasing," said Driss El Yazami, president of the National Human Rights Council, a state body.

Chraibi noted that the daily abortion rate in neighbouring Tunisia, where abortion was legalised in 1973, is around 40.

Source-AFP

الوقاية من التعذيب بشمال إفريقيا

تحديات كبرى لتقوية ضمانات حقوق الإنسان وإعمال آليات العدالة الانتقالية

أوصى المشاركون في الندوة الإقليمية حول موضوع «الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال إفريقيا»، التي اختتمت أشغالها، نهاية الأسبوع المنصرم، بضرورة اعتماد عدالة انتقالية كمرحلة ضرورية للمصالحة مع الماضي مع ضمان عدم تكرار ماضي انتهاكات حقوق الإنسان.

وأكد المشاركون على ضرورة التنصيص في الدستور على أهم مبادئ حقوق الإنسان وكذا منع وتجريم أي شكل من أشكال التعذيب (الجسدي والنفسي)، داعين إلى اعتماد إجراءات وتدابير قانونية وخاصة على مستوى المسطرة الجنائية والإجراءات الجزائية من أجل تفعيل مناسب للتجريم وإنزال العقوبة بالفاعلين والمشاركين وإحداث آلية وطنية لتتبع ومراقبة ومناهضة التعذيب عبر أعضاء مؤهلين ومستقلين.

وكان المندوب الوزاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة،أكد السبت الماضي بالرباط، أن التحولات السياسية والانتقالات الديمقراطية التي تعرفها بلدان شمال إفريقيا، قد طرحت تحديات كبرى بخصوص تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها وإعمال آليات العدالة الانتقالية.

وأوضح محجوب الهيبة في كلمة افتتح بها أشغال ندوة إقليمية حول موضوع « الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال إفريقيا»، أن هذه التحديات المطروحة على مختلف الفاعلين والمعنيين من حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، تهم تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال إعمال آليات العدالة الانتقالية التي تتيح إمكانات العمل في اتجاهين متناسقين.

وأبرز في هذا السياق أن الأمر يتعلق بالعمل من أجل ضمان المصالحة الوطنية كهدف استراتيجي للأطراف المعنية وذلك بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، مع وضع ضمانات بعدم تكرار تلك الانتهاكات وخاصة منها التعذيب.

وأشار الهيبة إلى هذه التظاهرة الإقليمية، التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب، تشكل مناسبة لتعميق التفكير وتجديد النقاش التفاعلي بين الأطراف المعنية وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب.

وأوضح المندوب الوزاري أن القيمة المضافة لهذه الندوة تتمثل في كونها تحمل في طياتها طابع الخبرة والتجربة والحوار للتعريف بالآليات والمداخل الممكنة لتعزيزالإصلاحات الكفيلة بالوقاية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بشكل عام، والتعذيب على وجه الخصوص، مع التركيز على الآليات الدولية ذات الصلة ودعم التزام الدول المعنية بها وبالإصلاحات المؤسساتية المتعلقة بملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

واستعرض الهيبة، بالمناسبة، تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي انخرط فيها المغرب منذ نهاية التسعينيات والتي توجت بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة كمبادرة شجاعة لقراءة صفحة الماضي واستخلاص العبر من أجل توطيد البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون.

وأشار المندوب الوزاري إلى أن هذه التجربة تميزت باعتماد مقاربة تشاركية مكنت من تقييم وضعية ممارسة حقوق الإنسان في الماضي، قبل أن تقدم تقريرا تضمن العديد من التوصيات والاقتراحات الرامية إلى نهج إصلاحات مؤسساتية وتشريعية لضمان عدم تكرار ما جرى.

ومن جهة أخرى، شدد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان على أن دينامية الإصلاحات والأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة بفضل المشروع المجتمعي الحداثي الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس، القائم على توطيد دعائم دولة الحق والقانون، مكنت من مواصلة تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان، واعتماد قواعد وآليات الحكامة الجيدة.

وأوضح في هذا الصدد أن أهم مرتكزات محاور هذا الإصلاح المتدرج، قد انصبت على إحداث وإنشاء عدة مؤسسات وآليات لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة.

وأضاف أن الخطاب الملكي السامي لـــ9 مارس 2011 شكل لحظة مفصلية ضمن مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب، إذ رسم محددات ومرتكزات الإصلاح المؤسسي العميق والشامل من خلال الإعلان عن مراجعة دستورية.

وأشار في هذا السياق إلى أن الدستور الجديد الذي تم اعتماده عبر استفتاء حر ونزيه ووفقا لمنهجية تشاورية قد أعاد التأكيد على تشبث المملكة بقيم ومبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وذلك بتكريسه لسمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية ومنع جميع أشكال التمييز وتجريم التعذيب وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .(

ومن جهته، نوه إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعلاقة النموذجية التي تربط المغرب بجمعية الوقاية من التعذيب والتي تجسدت على أرض الواقع من خلال تنظيمهما المشترك لورشة عمل حول إعمال البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فبراير 2009 ومؤتمر رفيع المستوى حول دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من التعذيب بإفريقيا في شتنبر2011.

وأشار إلى أن المملكة شهدت خلال الفترة الفاصلة بين هذين اللقاءين تطورا ملحوظا في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، مشيرا، في هذا السياق إلى المصادقة على الدستور الجديد الذي يعد ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات.

وأبرز اليزمي في هذا الصدد الثراء الكبير الذي ميز المشهد المؤسساتي الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حيث نص القانون الأسمى على دستورية عدد من آليات حماية حقوق الإنسان من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والحكامة الجيدة والتقنين مثل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أو السهر على استقلالية العدالة كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أشار إلى أن الدستور الجديد منح المجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة وعمل على تعزيز استقلاليته وسلطاته، حيث أضحى يضطلع بدور محوري في مجال التحكيم من خلال تلقي الشكايات الخاصة بخروقات حقوق الإنسان وبحثها.

وشدد مارك طومسون الكاتب العام لجمعية الوقاية من التعذيب وفرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، من جهتهما، على أهمية وجودة تعاون هاتين المؤسستين مع المملكة المغربية من أجل توطيد حقوق الإنسان، منوهين في هذا السياق بالتطورات المهمة التي قطعها المغرب في هذا المجال.

وتسعى الندوة الإقليمية إلى مواكبة الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي انخرطت فيها دول شمال إفريقيا من خلال توفير إطار لتبادل وتقاسم التجارب المقارنة والوقوف عند الممارسات الفضلى ذات الصلة بالموضوع، مع التركيز على إمكانيات تقوية وتدعيم الإصلاحات للوقاية من وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب، مع توجيه اهتمام خاص إلى الآليات الدولية المتعلقة بمنع التعذيب والوقاية منه.

كما تروم تحسين ترجمة المعايير الدولية الخاصة بهذا المجال إلى سياسات وطنية ملموسة للوقاية من التعذيب بهدف دعم التزام الدول بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة للوقاية من التعذيب، بما في ذلك ملائمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المجال.

ومن جهة أخرى، يتطلع المنظمون من خلال برنامج هذه الورشة الإقليمية إلى تحسين التعاون بين دول شمال إفريقيا ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة ولاسيما مع لجنة مناهضة التعذيب والهيئات المنبثقة عن البروتوكول الاختياري والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الانتهاكات وتشجيع زيادة الالتزام بالبروتوكول الاختياري والتصديق عليه وتنفيذه.

وشارك في هذا اللقاء الدولي ممثلون عن الهيئات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا ومصر، وخبراء هيئات وآليات الأمم المتحدة وخبراء ، وممثلون عن جمعيات ومنظمات غير حكومية دولية متخصصة في حقوق الانسان ولاسيما الوقاية من التعذيب، إلى جانب باحثين وأكاديميين مرموقين.

وتضمن برنامج عمل الندوة الإقليمية، التي نظمت على مدى يومين، ثلاث جلسات عمل تتمحور حول « معالجة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية» و»الإصلاحات الدستورية والتشريعية» و»الوقاية من التعذيب بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات الوطنية.«

تواصل القمع بالرباط في حق أساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية

2012/06/12 | Souss24.com

تدخلت قوات القمع بشتى تلاوينها صباح اليوم الثلاثاء 12 يونيو بقوة في حق اساتدة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية المنضوين تحت لواء "التنسيقية الوطنية لأساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية"، الذين كانوا بصدد تنفيذ مسيرة احتجاجية بتنسيق ميداني مع الاطر المعطلة، اذ تم تفريق المسيرة عند انطلاقها من باب الاحد في اتجاه البرلمان بالقوة، وتعرض الاساتذة لقمع شرس من طرف مختلف تلاوين قوى القمع ومطاردات هوليودية في شوارع الرباط انتهت باعتقال ثلاثة مناضلين، بعد التفريق بالقوة تجمعوا من جديد واتجهوا بمسيرة في اتجاه المجلس الوطني لحقوق الانسان للتنديد بالقمع والاعتقال الدي اصبحت تتعرض له التنسيقية الوطنية لأساتدة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية وكافة الاطارات المناظلة.

اذ حاولت اجهزة القمع تفريقهم من جديد الا ان صمود المناظلين وعزيمتهم وكفاحيتهم المستميتة حال دون ذلك اذ اعتصم الاساتذة الان امام المجلس الوطني لحقوق الانسان بعد تغلبهم على القمع.

من هنا نقول لهده الحكومة وللوزير الوفا أن لا القمع ولا الاعتقال لن يثني التنسيقية الوطنية لاساتدة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية عن التشبث بحقها المشروع الممثل في التسوية القانونية والإدارية والمالية لجميع مناضلي (ات) التنسيقية الوطنية.

بالامس بعد القمع الشرس الدي تعرضت له التنسيقية عقدت جمعا عاما تدارس فيه الأساتدة موقف التنسيقية من المباراة التي اعلنت عنها الوزارة وقررت التنسيقية باجماع جميع الأساتد مقاطعة المباراة الصورية التي لا تعنينا أصلا لاننا اساتدة نشتغل في مدارس عمومية مثلنا مثل جميع الاساتد الأخرين الفرق أننا نشتغل في ظروف هشة وجد مزرية ونطالب بتسوية وضعيتنا وأن معركتنا الكفاحية مستمرة حتى تحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة.

للاشارة ستعقد التنسيقية الوطنية لاساتدة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية ندوة صحفية يوم غد الاربعاء 13يونيوعلى الساعة العاشرة صباحا بمقر المنضمة الديمقراطية للشغل للرد على مغالطات وزير التربية الوطنية بخصوص ملف أساتدة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية والقمع الدي تعرض له الأساتدة.

عبد الجليل البراح